



The role of financial analysis with market indicators in diagnosing banking performance

Saad Majeed Al-Janabi* & Researcher Ali Mashkour Roweesh

Al-Muthanna University

ABSTRACT

The study aimed at the role of financial analysis with market indicators to diagnose the effectiveness of the financial performance of a sample of private Iraqi commercial banks and to identify the banks with good performance from the banks with bad performance in order to identify the financial position of the banks at an early date, which allows the bank's management and supervisory authorities to intervene to take the necessary corrective measures right on time . The study relied on a sample of banks consisting of (10) banks belonging to a community consisting of 44 banks listed in the Iraqi Stock Exchange for the period from 2010 to 2019 in order to know the extent of their contribution to evaluating the financial performance of the banks under study, using a number of financial methods (market indicators). (and statistical) Excel program) in order to analyze the study's variables and test its hypotheses, and the study reached a number of conclusions, perhaps the most important of which (market indicators are one of the most important financial analysis tools to know the performance of banks and their efficiency, for ease of use and giving accurate realistic results on banking performance) and accordingly The study came out with a number of recommendations, most notably (the researcher recommends the introduction of other financial indicators that the study did not address, to identify their impact on banking performance and on a broader sample of this study's sample).

Keywords: Financial analysis, liquidity indicators, banking performance

Received: 19/12/2021

Accepted:24/2/2022

published:31/3/2022

*Corresponding Author: Saad_majeed@mu.edu.iq

دور التحليل المالي بمؤشرات السوق في تشخيص الاداء المصرفي

أ.م.د سعد مجيد الجنابي
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة المثنى

الباحث علي مشكور رويش
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة المثنى

الملخص:

هدفت الدراسة الى دور التحليل المالي بمؤشرات السيولة لتشخيص الاداء لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة وتحديد المصارف ذات الاداء الجيد من المصارف ذات الاداء السيئ بهدف التعرف على المركز المالي للمصارف في وقت مبكر مما يسمح لإدارة المصرف والجهات الرقابية بالتدخل لاتخاذ ما يلزم من الاجراءات التصحيحية في الوقت المناسب حتى لا يصل المصرف الى مرحلة الخطر . واعتمدت الدراسة على عينة من المصارف تتكون من (10) مصارف تنتمي الى مجتمع يتكون من 44 مصرف مدرج في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2010 الى 2019 من اجل معرفة مدى مساهمتها في تقييم الاداء للمصارف قيد الدراسة ، وباستخدام عدد من الاساليب المالية (مؤشرات السيولة) والاحصائية (برنامج Excel) من اجل تحليل متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها ، وتوصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات اهمها (تعد مؤشرات السيولة من اهم ادوات التحليل المالي لمعرفة اداء المصارف ومدى كفاءتها وذلك لسهولة استخدامها واعطاء نتائج واقعية دقيقة عن الاداء المصرفي) وبناء على ذلك خرجت الدراسة بعدد من التوصيات ابرزها (يوصي الباحث بإدخال مؤشرات مالية أخرى لم تنظر لها الدراسة للتعرف على تأثيرها في الاداء المصرفي وعلى عينة أوسع من عينة هذه الدراسة).

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي ، مؤشرات السيولة، الاداء المصرفي

المبحث الاول : منهجية الدراسة

اولا : مشكلة الدراسة : تعاني المصارف التجارية من تراجع في ادائها المالي وبالتالي لا يمكنها الوقوف او تحديد مركزها المالي بشكل جيد ، لذا اصبحت عملية تقييم الاداء المالي للمؤسسات المصرفية امر لا بد منه ، ومن ثم اصبح لزاما على المدير المالي اجراء تحليل للقوائم المالية التي تحتوي عددا ضخما من الارقام التي تتغير بين مدة واخرى ، بحيث يجب عليه دراسة وتحليل وتفسير هذه الارقام حتى يتمكن من معرفة الموقف المالي الحقيقي للمؤسسة المصرفية وتحديد نقاط القوة والضعف وفي ضوء ذلك يتم اتخاذ القرارات الادارية اللازمة . لذا تتجسد مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤلات التالية:

هل ان التحليل المالي بمؤشرات السوق قادر على قياس الاداء للمصارف عينة الدراسة وتحديد نقاط القوة والضعف ؟ ومن المشكلة الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

هل ان التحليل المالي بربحية السهم قادر على تشخيص الاداء المالي للمصارف عينة الدراسة ؟

هل ان التحليل المالي بنسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية قادر على تشخيص الاداء المالي للمصارف عينة الدراسة ؟

ثانياً: اهمية الدراسة : تأتي اهمية الدراسة من خلال الاعتماد على نتائج التحليل المالي للبيانات المدرجة في القوائم المالية الخاصة بالمصارف التجارية وذلك لقياس ادائها المالي وايضا تأتي اهميتها من اهمية مؤشرات السوق (نسبة الربح لكل سهم - القيمة السوقية الى القيمة الدفترية) التي تعد من الوسائل المستخدمة في قياس الاداء المالي للمصارف وذلك لكونها مؤشرات تساعد على معرفة الوضع المالي للمصارف خلال مدة الدراسة. ويأمل الباحث ان تسهم النتائج المتحققة وتوصياتها في تحقيق المنافع والفوائد الثمينة للباحثين الاخرين.

تم الاعتماد على المدة الزمنية الواقعة بين عام (2010-2019).

المبحث الثاني : الاطر الفكرية الفلسفية لأساسيات التحليل المالي ومؤشرات السوق

اولا : مفهوم التحليل المالي : يعد التحليل المالي اداة لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة في الماضي والحاضر والمساعدة في اتخاذ القرارات المستقبلية من خلال القوائم المالية التي تتضمن معلومات كبيرة من البيانات المالية الخاصة بالفترات المالية السابقة والحالية ولا يكفي اعداد القوائم المالية وكشف الارباح والخسائر بل يجب تحليلها من خلال استخدام الاساليب والادوات المناسبة من اجل تحويل تلك البيانات الى معلومات مفيدة عن اداء المؤسسة بالماضي بالإضافة الى التنبؤ في مستقبلها بعد ذلك يتم تفسير نتائج التحليل لخدمة جميع الاطراف المستخدمة للبيانات المحاسبية ، ويعد التحليل باستعمال المؤشرات المالية ومنها مؤشرات السوق من اقدم ادوات التحليل المالي واهمها (شنوف ، 2012 : 1) .

ثانيا : اهمية التحليل المالي : ان مختلف العوامل التي ساهمت في زيادة اهمية التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسات التي يمكن ذكر منها الاتي. (15 : 2009 , Nacer)

1. تحديد مدى كفاءة الادارة في جمع الاموال من ناحية وتشغيلها من ناحية اخرى.
2. الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة وقدرتها على النمو.
3. التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به الشركة.

ثالثا : اهداف التحليل المالي : ان الهدف الاساس للتحليل المالي هو تفسير الارقام في القوائم المالية من اجل توضيح المشروع من مختلف الزوايا ، وكيف يمكن ان تخدم معلومات التحليل المالي لذوي المصالح من وجود شركة الاعمال كما ان المعلومات التي تنتج عن التحليل المالي سوف تساعد على ترشيد القرارات الاستثمارية ، كما يتضمن التحليل المالي دراسة مفصلة عن البيانات التي وردت في الكشوفات المالية ودراسة نتائج الاداء المالي من اجل تفسير وتعين مواطن الضعف والقوة بالسياسات المالية المتبعة بالمؤسسات ، وهذا يمكن المؤسسة من التخطيط

ثالثاً : اهداف الدراسة : تهدف الدراسة الى بيان استخدام مؤشرات السوق لتشخيص فاعلية الاداء المالي للمصارف التجارية العراقية المبحوثة من خلال:

1. التعرف على المفاهيم الأساسية للتحليل المالي ومؤشرات السوق والكيفية التي يمكن من خلالها تشخيص الاداء المصرفي من خلال مقارنة هذه المؤشرات مع معيار السوق العام.
2. الاختبار التجريبي فيما اذا كانت التحليل المالي لمؤشرات السوق قادرة على تشخيص الاداء المالي لعينة المصارف وبالتالي التعرف على المصارف الجيدة والسينة.
3. تسليط الضوء على واقع المصارف التجارية العاملة في القطاع المصرفي العراقي لمعرفة المميزات الخاصة بهذا القطاع الحساس وذلك من خلال تحليل القوائم المالية لعينة من المصارف التجارية العاملة فيه .

رابعاً: فرضيات الدراسة : بضوء تساؤلات المشكلة تم صياغة الفرضيات الرئيسية والفرعية على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية : ان التحليل المالي بمؤشرات السوق قادرة في تشخيص الاداء المالي للمصارف عينة الدراسة . وتتفرع الى الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية الاولى : ان مؤشر ربحية السهم قادرة على تشخيص الاداء المالي للمصارف عينة الدراسة.

الفرضية الفرعية الثانية : ان مؤشر القيمة السوقية الى القيمة الدفترية قادرة على تشخيص الاداء المالي للمصارف عينة الدراسة.

خامساً: عينة ومجتمع الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من (44) مؤسسة مصرفية مدرجة في سوق العراق لأوراق المالية وكانت العينة المختارة (10) مصارف تجارية اهلية للمدة من 2010-2019 وتم اختيار العينة باعتبارها من اكثر المصارف تداولاً ونشاطاً واستمرارية في السوق دون انقطاع.

سادساً : حدود الدراسة : تم اخذ مجموعة من المصارف التجارية العراقية العاملة في سوق العراق لأوراق المالية الذي يقع في العاصمة بغداد منطقة الكرادة مقابل المسرح الوطني حيث

(وتوضح هذه الاداة معلومات مهمة عن التركيب الداخلي في القوائم المالية ، من خلال التركيز على عنصرين اساسيين هما:

1. مصادر اموال المصارف وكيفية توزيعها بين مختلف البنود من قصيرة الاجل وطويلة الاجل وحق الملكية .
2. كيفية توزيع المصادر في مختلف الاستخدامات من متداولة وثابتة واخرى.

قائمة التدفق النقدي : يتم تقسيم قائمة التدفق النقدي الى ثلاث مجموعات مختلفة وكما يأتي :

- أ- التدفق النقدي من العمليات التشغيلية
- ب- التدفق النقدي من العمليات الاستثمارية
- ت- التدفق النقدي من خلال العمليات التمويلية.

سادساً: مقومات التحليل المالي : للوصول الى نتائج التحليل المالي المستهدف يجب ان توفر المقومات التي يمكن تحديدها بما يأتي (مطر، 2000 : 4)

أ- يجب ان تكون هنالك مصداقية ودقة في البيانات التي يتم اعتمادها في عملية التحليل المالي مع ملائمتها من جهة اخرى حتى يتمكن المحلل من الوصول الى تحليل يتميز بالفاعلية وتحقيق الغايات المرجوة منه.

ب- اتباع اسلوب علمي مدروس يتناسب مع عملية التحليل وصولاً لتحقيق الاهداف وكما يجب ان تتسم الادوات والاساليب المستخدمة في عملية التحليل بالموضوعية والملائمة مع عمل المؤسسة او المشروع مع التنبؤ باتجاهاته المستقبلية.

ت- يجب ان تتوفر للمحلل معلومات عن الطبيعة عمل المؤسسة المصرفية مع الالمام بكافة الظروف المحيطة سواء كانت الظروف الداخلية لها او الخارجية قبل القيام بالإجراءات التحليل بالإضافة الى امتلاك المحلل مؤهلات علمية ومهنية تساعده في اجراء تلك العملية مما يمكنه من استخدام الاساليب والادوات العلمية في عملية التحليل المالي للوصول بأهداف التحليل وتفسير النتائج ووضع استنتاجاته هذه العملية واستقراء

للمستقبل في ضوء انجازات الماضي . (مطر ، 2010 : 3).

رابعاً : مراحل عملية التحليل المالي : يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل وهذا تعتمد على نوع التحليل واهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه ويتفق معظم الباحثين في التحليل المالي بانه يتضمن عدة مراحل هي : (جميل ، 25 : 1980)

1. تحديد هدف التحليل بدقة : من الضروري جدا ان يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول اليه ومدى اهمية هذا الهدف وتأثيره ويلاحظ ان اهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة الى اخرى ومن هنا نجد ان العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.

2. تحديد المدة الزمنية للتحليل المالي : في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي وبمعنى اوضح تحديد السلسلة الزمنية (عدة سنوات) التي سيتم تحليل بياناتها.

3. اختيار اسلوب التحليل المناسب : تتعدد اساليب التحليل المالي المتاحة امام المحلل ومنها استخدام اسلوب النسب المالية ومنها مؤشرات السوق وكذلك الاساليب الاقتصادية وغيرها اذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة امام مجموعة من البدائل وعليه ان يتخذ البديل الانسب.

خامساً : ادوات التحليل المالي : يحاول المصرف تحقيق اهدافه من اجل الوصول الى قرارات عقلانية فان على المدير المالي لهذا المصرف ان يستخدم ادوات التحليل ونذكر منها: (الدوري وابو زناد ، 2006 : 16)

□ مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة: توضح هذه الاداة التغيرات التي تطرأ على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة الى سنة اخرى من خلال اعوام عديدة ، فتبين مدى التقدم او التراجع الذي تحققه المؤسسة على مدى اعوام في حياتها.

□ المقارنة في الاتجاهات بالاستناد الى رقم قياسي وتساعد هذه الاداة في التعرف على التغيرات على مدى اكثر من سنتين في تفادي عيوب المقارنة من سنة الى سنة اخرى.

□ التعرف على الاهمية النسبية لكل بند من بنود الموجودات والمطلوبات (التحليل الهيكلي

ادارة الموجودات وادارة القروض ، وبالتالي ارتفاع القيمة السوقية لاسهم العميل طالب الائتمان ، القيمة الدفترية : هي عبارة عن حصة السهم الواحد من صافي موجودات المصرف وليس لها علاقة على اسعار الاسهم في السوق (بلبالي ، 2019 : 52) اما القيمة الدفترية في مجال الاسهم العادية هي قيمة السهم في قائمة الميزانية للمنشأة والتي يمكن حسابها بقسمة حقوق الملكية على عدد الاسهم وهي قيمة تاريخية وليس قيمة مستقبلية ولا تستخدم في تقويم الاسهم لأنها لا تأخذ في الاعتبار اثر التضخم (يوسف ، 2017 : 147) . ومن تلك النسب التي تعد من مؤشرات السوق هي:

□ معدل (عائد) ربحية السهم = صافي الربح بعد الضرائب / عدد الاسهم

□ نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية = السعر السوقي للسهم / القيمة الدفترية للسهم وهي تقيس مدى الزيادة او الانخفاض للقيمة الدفترية للاسهم مقارنة بالقيمة السوقية.

واستنادا الى ما سبق يوضح ان النسب المالية المذكورة تمثل علاقة بين عنصرين وان القيمة لا يكون لها اي مدلول الا بمقارنتها بمعدل معياري اخر ، والتي يمكن الحصول عليه من خلال استخلاص المعدلات والنسب المنوية المستخلصة من القوائم المالية . (Ross , 2009 : 91) .

المبحث الثالث : اختبار دور التحليل المالي بمؤشرات نسب السوق

– 1 تحليل مؤشرات السوق للمصارف عينة الدراسة:

أ – نسبة ربحية السهم الواحد في المصارف عينة الدراسة : يتكون هذا المؤشر من خلال قسمة الارباح بعد الضرائب (صافي الربح) / عدد الاسهم ، وبحسب الجدول (1-1) للمصارف عينة الدراسة للفترة من (2010-2019) بان معدل السوق العام قد بلغ (1.147) وان المصارف التي حققت ربحية للسهم الواحد اعلى من المعدل العام للسوق هي ست مصارف (مصرف العراقي الاسلامي بقيمة 2.154 ، مصرف الشرق الاوسط بقيمة 1.407 ، مصرف الخليج التجاري بقيمة 1.420 ، مصرف الموصل بقيمة 1.338 ومصرف اشور

اتجاهات المؤسسة المستقبلية مع تميزه بالموضوعية وعدم التحيز الشخصي .

سابعا - مفهوم الاداء المالي : الاداء هو : كلمة اصلها انكليزية اذ يعود معناها الى كلمة performance وتشير هذه الكلمة الى وضعية الحصان في السباق وايضا بعد ترجمتها الى اللغة الفرنسية اعطت حقلا كبيرا للتطبيق فأصبحت تعني انجاز عمل او عقد او شغل ما (Hemkhome, 1986:130) و اشار البعض الى الاداء بانه يقابل اللفظ اللاتيني perfomare الذي يعني اعطاء كلية الشئ لشئ ما والتي اخذت من اللفظة الانكليزية performance التي تعني انجاز العمل او الكيفية التي سوف يبلغ فيها التنظيم اهدافه.(Khemkhem,1976:310)

يعد الاداء المالي من المفاهيم التي نالت الاهتمام الكبير في مختلف المراجع وعلى الرغم من العديد الدراسات التي ذكرت الاداء المالي الا انه لم يتوصل الى اجماع حول تحديد مفهوم الاداء الذي يمثل كمفهوم شامل و عام بالنسبة الى المصارف على اختلاف انواعها . ويعرف بانه : تشخيص الحالة المالية للمصرف من اجل معرفة قدرته على انشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات و جدول حسابات النتائج والجداول الملحقه (Amaud ,2005:23).

ويرى الباحث بان الاداء المصرفي : هو الاداة التي تستعمل للتعرف على نشاط المصرف بهدف قياس النتائج المتحققة ليتم مقارنتها مع المايير الموضوعية للوقوف على المعوقات وتشخيص اسبابها من اجل اتخاذ القرارات اللازمة لتجاوزها

ثامنا : مؤشرات السوق: وهي تعتبر من مؤشرات التحليل المالي الاكثر اهمية لصلتها المباشرة بالسوق: ومنها:

القيمة السوقية والقيمة الدفترية : فهذه النسبة تستخدم من اجل ايجاد العلاقة بين سعر السهم (القيمة السوقية) وبين كل من ربحيته وقيمته الدفترية ، وبالتالي فهي تعكس مؤشرات الشركة والتوقعات المستقبلية لهذا الاداء ، فعند ارتفاع معدلات الربحية فان ذلك يعد مؤشرا عن كفاءة

العراقي بقيمة 4.755) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي كان مستوى اداءها منخفض عن مستوى اداء السوق اي اقل من معدل السوق لعام 2011 هي سبع مصارف (مصرف بغداد بقيمة 0.145، مصرف العراقي الاسلامي بقيمة 0.056، مصرف كردستان بقيمة 0.606، مصرف الاستثمار العراقي بقيمة 0.005، مصرف الخليج التجاري بقيمة 0.025، مصرف الاهلي العراقي بقيمة 0.998 ومصرف اشور الدولي بقيمة 0.860) . وهذا ما اشارت اليه الفرضية الفرعية الاولى وهذا ما ينسجم مع الفرضية الاولى.

وفي العام 2012 بلغ معدل السوق (1.147) والمصارف التي حققت ربحية للسهم الواحد اعلى من متوسط السوق خمس مصارف (مصرف العراقي الاسلامي بقيمة 3.745، مصرف الشرق الاوسط بقيمة 1.501، مصرف الخليج التجاري بقيمة 2.204 ومصرف اشور الدولي بقيمة 1.223 والمصرف التجاري العراقي بقيمة 1.284) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي مستوى اداءها ادنى من مستوى اداء السوق اي اقل من معدل السوق لعام 2012 هي خمس مصارف ايضا (مصرف بغداد بقيمة 0.053، مصرف كردستان بقيمة 0.418، مصرف الاستثمار العراقي بقيمة 0.035، مصرف الموصل بقيمة 0.248، مصرف الاهلي العراقي بقيمة 0.726) . وهذا ما نصت عليه الفرضية الفرعية الاولى . وهذا مطابق مع ما جاءت به الفرضية الاولى.

اما في العام 2013 بلغ معدل السوق (1.432) والمصارف التي حققت ربحية للسهم الواحد اعلى من متوسط السوق هي خمس مصارف (مصرف الشرق الاوسط بقيمة 1.222، مصرف كردستان بقيمة 1.335، مصرف الخليج التجاري بقيمة 1.641، مصرف الموصل بقيمة 2.758 ومصرف التجاري العراقي بقيمة 5.699) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف يفوق مستوى اداء متوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي كان مستوى اداءها منخفض عن مستوى اداء السوق اي اقل من معدل السوق لعام 2013 هي خمس

الدولي بقيمة 1.188 ومصرف التجاري العراقي بقيمة 1.835) ، وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف يفوق مستوى اداء المعيار العام للسوق ، اما بالنسبة للمصارف التي حققت معدل ادنى من معدل السوق هي اربع مصارف (مصرف بغداد بقيمة 0.074، مصرف كردستان بقيمة 0.774، مصرف الاستثمار العراقي بقيمة 0.455 ومصرف الاهلي العراقي بقيمة 0.823) . وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف ادنى من مستوى اداء المعيار العام للسوق . وهذا ما يتطابق مع الفرضية الرئيسية والتي تنص (ان التحليل المالي بمؤشرات السوق قادر على تشخيص الاداء للمصارف عينة الدراسة) اذ تم تشخيص اداء المصارف الجيدة من اداء المصارف السيئة من حيث موقف نسبة الربحية لكل سهم من خلال العمود 13 من الجدول المذكور انفاً.

ففي العام 2010 بلغ معدل السوق (1.315) والمصارف التي حققت ربحية للسهم الواحد اعلى من متوسط السوق هي كل من (مصرف العراقي الاسلامي بقيمة 5.683، مصرف الشرق الاوسط بقيمة 2.315 ومصرف اشور الدولي بقيمة 3.038) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق اي اقل من معدل السوق لعام 2010 هي سبع مصارف (مصرف بغداد بقيمة 0.068، مصرف كردستان بقيمة 0.550، مصرف الاستثمار العراقي بقيمة 0.004، مصرف الخليج التجاري بقيمة 0.047، مصرف الموصل بقيمة 0.231، مصرف الاهلي العراقي بقيمة 0.017 ومصرف التجاري العراقي بقيمة 1.197) . وهذا ما اكدت عليه الفرضية الفرعية الاولى والتي تنص (ان التحليل المالي بمؤشر نسبة الربح لكل سهم قادر على تشخيص الاداء للمصارف عينة الدراسة) اذ تم تشخيص اداء المصارف الجيدة من اداء المصارف السيئة . وهذا ما اكدت عليه الفرضية الاولى.

اما التحليل المالي لهذا المؤشر لعام 2011 بلغ معدل السوق (1.287) والمصارف التي حققت ربحية للسهم الواحد اعلى من متوسط السوق هي كل من (مصرف الشرق الاوسط بقيمة 4.138، مصرف الموصل بقيمة 1.339 ومصرف التجاري

0.705 ومصرف اشور الدولي بقيمة (0.044). وهذا مطابق مع ما جاءت به الفرضية الاولى.

وفي العام 2016 بلغ معدل السوق (1.151) والمصارف التي حققت ربحية للسهم الواحد اعلى من متوسط السوق هي كل من (مصرف العراقي الاسلامي بقيمة 5.352، مصرف الموصل بقيمة 2.177 و مصرف الاهلي العراقي بقيمة 1.836 مصرف اشور الدولي بقيمة 1.208) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق اي ادنى من معدل السوق لعام 2016 هي ست مصارف (مصرف بغداد بقيمة 0.078، مصرف الشرق الاوسط بقيمة 0.105، مصرف كردستان بقيمة 0.104، مصرف الاستثمار العراقي بقيمة 0.027، مصرف الخليج التجاري بقيمة 0.656 ومصرف التجاري العراقي بقيمة 0.019)

اما في العام 2017 بلغ معدل السوق (0.899) والمصارف التي حققت ربحية للسهم الواحد اعلى من متوسط السوق هي كل من (مصرف العراقي بقيمة 1.575، مصرف الخليج التجاري بقيمة 3.513 و مصرف الموصل بقيمة 1.259) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق اي ادنى من معدل السوق لعام 2017 هي كل من (مصرف بغداد بقيمة 0.025، مصرف الشرق الاوسط بقيمة 0.005، مصرف كردستان بقيمة 0.866، مصرف الاستثمار العراقي بقيمة 0.709، مصرف الاهلي العراقي بقيمة 0.228، مصرف اشور الدولي بقيمة 0.794 ومصرف التجاري العراقي بقيمة 0.019) .

وفي العام 2018 بلغ معدل السوق (1.047) والمصارف التي حققت ربحية للسهم الواحد اعلى من متوسط السوق هي خمس مصارف (مصرف الاستثمار العراقي بقيمة

مصارف ايضا (مصرف بغداد بقيمة 0.097، مصرف العراقي الاسلامي بقيمة 0.173، مصرف الاستثمار العراقي بقيمة 0.562، مصرف الاهلي العراقي بقيمة 0.168 ومصرف اشور الدولي بقيمة 0.668) . وهذا مطابق للفرضية الفرعية الاولى . وهذا ما اكدت عليه الفرضية الاولى.

وتبين من التحليل المالي في عام 2014 بأن معدل السوق (1.425) والمصارف التي حققت ربحية للسهم الواحد اعلى من متوسط السوق هي اربع مصارف (مصرف العراقي الاسلامي بقيمة 2.550، مصرف الشرق الاوسط بقيمة 4.598، مصرف الخليج التجاري بقيمة 1.468 ومصرف الاهلي العراقي بقيمة 1.960) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي كان مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق اي ادنى من معدل السوق لعام 2014 هي كل من (مصرف بغداد بقيمة 0.047، مصرف كردستان بقيمة 0.348، مصرف الاستثمار العراقي بقيمة 0.168، مصرف الموصل بقيمة 0.766 ومصرف اشور الدولي بقيمة 1.399 ومصرف التجاري العراقي بقيمة 0.947) . وهذا يطابق الفرضية الفرعية الاولى . وهذا مطابق مع ما جاءت به الفرضية الاولى.

اما في العام 2015 بلغ معدل السوق (0.807) والمصارف التي حققت ربحية للسهم الواحد اعلى من متوسط السوق هي كل من (مصرف الخليج التجاري بقيمة 0.985، مصرف الموصل بقيمة 1.011، مصرف التجاري العراقي بقيمة 3.787) وهذا يعني ان مستوى الاداء لهذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق اي ادنى من معدل السوق لعام 2015 هي كل من (مصرف بغداد بقيمة 0.129، مصرف العراقي الاسلامي بقيمة 0.402، مصرف الشرق الاوسط بقيمة 0.009، مصرف كردستان بقيمة 0.792، مصرف الاستثمار العراقي بقيمة 0.208، مصرف الاهلي العراقي بقيمة

من مستوى اداء متوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي مستوى اداءها ادنى من مستوى اداء السوق اي اقل من معدل السوق لعام 2019 هي خمس مصارف ايضا (مصرف بغداد بقيمة 0.057، مصرف الشرق الاوسط بقيمة 0.170، مصرف الاستثمار العراقي بقيمة 0.951، مصرف الاهلي العراقي بقيمة 0.002 ومصرف التجاري العراقي بقيمة 0.138). وهذا ما اشارت اليه الفرضية الفرعية الاولى للسنوات من 2010 الى 2019 اذ تم تشخيص الاداء الجيد للمصارف ، اما بالنسبة للمصارف ذات الاداء السيئ من الطبيعي انها تتعرض الى مخاطر كبيرة وهي عدم الوفاء بالتزاماتها وربما تتعرض الى الفشل المالي . وهذا ما اشارت اليه الفرضية الفرعية الاولى للسنوات من 2010 الى 2019 اذ تم تشخيص الاداء الجيد للمصارف وهذه المصارف حققت ربحية للسهم لوحد اعلى من المعيار العام للسوق ، اما بالنسبة للمصارف ذات الاداء السيئ حققت ربحية للسهم لوحد ادنى من المعيار العام للسوق وربما تتعرض الى خسائر كبيرة .

1.878، مصرف الخليج التجاري بقيمة 2.390، مصرف الموصل بقيمة 1.567، مصرف الاهلي بقيمة 1.585 ومصرف اشور الدولي بقيمة 1.188) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي مستوى اداءها ادنى من مستوى اداء السوق اي اقل من معدل السوق لعام 2018 هي خمس مصارف ايضا (مصرف بغداد بقيمة 0.036، مصرف العراقي الاسلامي بقيمة 0.598، مصرف الشرق الاوسط بقيمة 0.009، مصرف كردستان بقيمة 0.717 ومصرف التجاري العراقي بقيمة 0.508 .

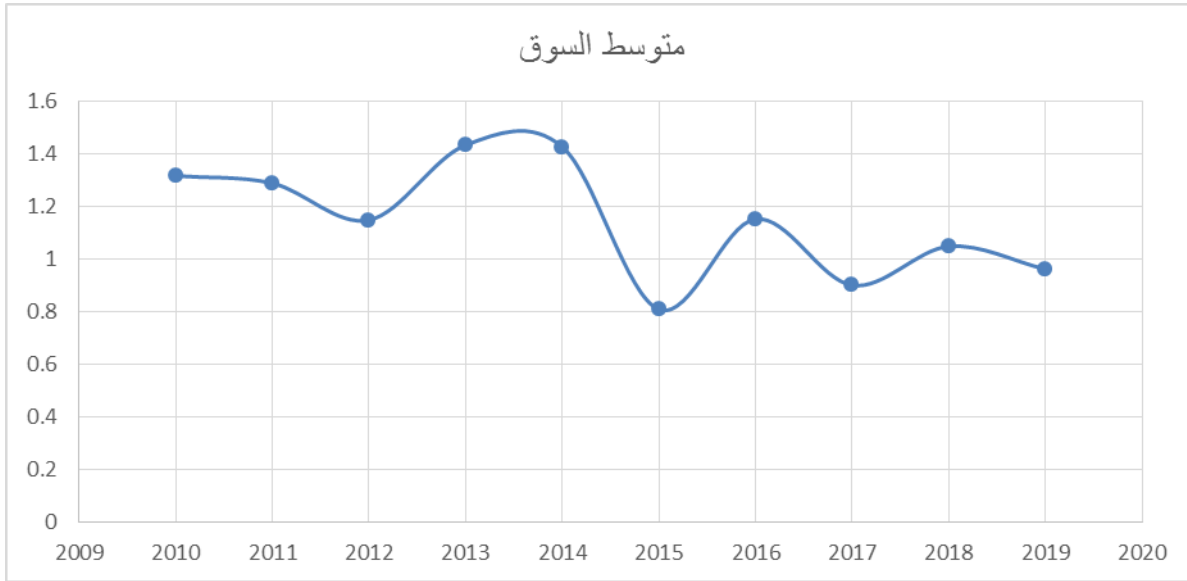
واما التحليل المالي لعام 2019 بلغ معدل السوق (0.960) والمصارف التي حققت ربحية للسهم الواحد اعلى من متوسط السوق هي خمس مصارف (المصرف العراقي الاسلامي بقيمة 1.404، ومصرف كردستان بقيمة 2.008، ومصرف الخليج التجاري 1.275 ومصرف الموصل بقيمة 2.074 ومصرف اشور الدولي بقيمة 1.521) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى

الجدول (1-1) نسبة الربح لكل سهم للمدة من (2010-2019)

ت	المصارف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط المصرف	min	Max
١	مصرف بغداد	0.068	0.145	0.053	0.097	0.047	0.129	0.078	0.025	0.036	0.057	0.074	0.025	0.145
٢	مصرف الاسلامي	5.683	0.056	3.745	0.173	2.550	0.402	5.352	1.575	0.598	1.404	2.154	0.056	5.683
٣	مصرف الشرق الاوسط	2.315	4.138	1.501	1.222	4.598	0.009	0.105	0.005	0.009	0.170	1.407	0.005	4.598
٤	مصرف كردستان	0.550	0.606	0.418	1.335	0.348	0.792	0.104	0.866	0.717	2.008	0.774	0.104	1.335
٥	مصرف الاستثمار	0.004	0.005	0.035	0.562	0.168	0.208	0.027	0.709	1.878	0.951	0.455	0.004	1.878
٦	مصرف الخليج التجاري	0.047	0.025	2.204	1.641	1.468	0.985	0.656	3.513	2.390	1.275	1.420	0.025	3.513
٧	مصرف الموصل	0.231	1.339	0.248	2.758	0.766	1.011	2.127	1.259	1.567	2.074	1.338	0.231	2.758
٨	المصرف الاطفي العراقي	0.017	0.998	0.726	0.168	1.960	0.705	1.836	0.228	1.585	0.002	0.823	0.017	1.960
٩	مصرف انوار التولي	3.038	0.806	1.223	0.668	1.399	0.044	1.208	0.794	1.188	1.521	1.188	0.668	3.038
١٠	مصرف التجاري	1.197	4.755	1.284	5.699	0.947	3.787	0.019	0.019	0.508	0.138	1.835	0.019	5.699
	المعيار الصناعي	1.315	1.287	1.147	1.432	1.425	0.807	1.151	0.899	1.047	0.96	1.147		

ربحية السهم لسنة 2010 حتى سنة 2014 مرتفعة اعلى من المعيار العام للسوق واستمر منحني نسبة ربحية السهم بالارتفاع والانخفاض فتارة يرتفع اعلى من المعيار العام وتارة اخرى ينخفض دون المعيار العام للسوق حتى استقر في سنة 2019 دون المعيار العام، فنلاحظ ان اعلى مستويات منحني نسبة ربحية السهم كان في سنة 2013 اما ادنى مستوياته فكان في سنة 2015.

يوضح الشكل (1-1) منحني متوسط السوق لنسبة ربحية السهم (قسمة الارباح بعد الضرائب / عدد الاسهم) للمصارف التجارية العراقية الخاصة ، حيث يمثل المحور الافقي للمدة من (2010-2019) والتي يبلغ عددها (10) سنوات ، بينما يمثل المحور العمودي نسبة ربحية السهم للمصارف عينة الدراسة ، ويتضح من الجدول اعلاه ان المعيار العام للسوق لهذا المؤشر بلغ (1.147) ونلاحظ من الشكل المذكور سلفا ان نسبة



شكل (1-1) منحنى متوسط السوق نسبة ربحية السهم للمصارف عينة الدراسة (المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية

كردستان بقيمة 0.317، مصرف الموصل بقيمة 0.167، مصرف الاهلي العراقي بقيمة 0.107، مصرف اشور الدولي بقيمة 0.049. وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف ادنى من مستوى اداء المعيار العام للسوق. وهذا ما يتطابق مع الفرضية الرئيسية والتي تنص (ان التحليل المالي بمؤشرات السوق قادر على تشخيص الاداء للمصارف عينة الدراسة) اذ تم تشخيص اداء المصارف الجيد من اداء المصارف السيئ من حيث موقف القيمة السوقية للقيمة الدفترية من خلال العمود 13 من الجدول المذكور انفاً. وهذا يتطابق مع ما جاءت به الفرضية الرئيسية والتي تنص (ان التحليل المالي بمؤشرات السوق قادر على تشخيص الاداء للمصارف عينة الدراسة) اذ تم تشخيص اداء المصارف الجيدة من اداء المصارف السيئة لنسبة القيمة السوقية الى

ب - القيمة السوقية الى القيمة الدفترية في المصارف عينة الدراسة : يتكون هذا المؤشر من خلال قسمة القيمة السوقية للسهم / القيمة الدفترية للسهم ، وبحسب الجدول (1-2) للمصارف عينة الدراسة للمدة من (2010-2019) تبين بان معدل السوق العام لهذا المؤشر قد بلغ (0.437) وان المصارف التي حققت معدل اعلى من معدل العام للسوق هي كل من (مصرف بغداد بقيمة 1.494، مصرف الاستثمار العراقي بقيمة 0.457 و مصرف الخليج التجاري بقيمة 0.453 ومصرف التجاري العراقي بقيمة 0.739) . وهذا يعني ان مستوى الاداء لهذه المصارف يفوق من مستوى اداء المعيار العام للسوق اما بالنسبة للمصارف التي حققت معدل ادنى من معدل السوق العام هي كل من (مصرف العراقي الاسلامي بقيمة 0.296، مصرف الشرق الاوسط بقيمة 0.294، مصرف

الايوسط بقيمة 0.310، مصرف كردستان بقيمة 1.085، مصرف الخليج التجاري بقيمة 0.488، مصرف الموصل بقيمة 0.093، مصرف الاهلي العراقي بقيمة 0.020، مصرف اشور الدولي بقيمة 0.095 .

وفي العام 2012 بلغ معدل السوق (0.472) والمصارف التي حققت نسبة القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية السهم اعلى من متوسط السوق هي ثلاث مصارف (بغداد بقيمة 2.658 ومصرف الشرق الاوسط بقيمة 0.628 ومصرف التجاري العراقي بقيمة 0.915) وهذا يعني ان مستوى اداء لهذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق اي دون معدل السوق لعام 2012 هي كل من (مصرف العراقي الاسلامي بقيمة 0.042، مصرف كردستان بقيمة 0.156، مصرف الاستثمار العراقي بقيمة 0.018، مصرف الخليج التجاري بقيمة 0.097، مصرف الموصل بقيمة 0.013، مصرف الاهلي العراقي بقيمة 0.108، مصرف اشور الدولي بقيمة 0.088) .

اما في العام 2013 بلغ معدل السوق (0.416) والمصارف التي حققت نسبة القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية السهم اعلى من متوسط السوق هي كل من (مصرف بغداد بقيمة 1.564، مصرف العراقي الاسلامي بقيمة 0.889 و مصرف الشرق الاوسط بقيمة 0.674 ومصرف التجاري العراقي بقيمة 0.728) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء

القيمة الدفترية من خلال العمود 13 من الجدول المذكور انفاً .

فمن خلال التحليل المالي لعام 2010 تبين بان معدل السوق (0.460) والمصارف التي حققت نسبة القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية السهم أعلى من متوسط السوق هي كل من (مصرف بغداد بقيمة 2.343 ومصرف كردستان بقيمة 0.714 ومصرف الاستثمار العراقي بقيمة 0.600) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي كان مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق اي اقل من معدل السوق لعام 2010 هي كل من (مصرف العراقي الاسلامي بقيمة 0.028، مصرف الشرق الاوسط بقيمة 0.295، مصرف الخليج التجاري بقيمة 0.209، مصرف الموصل بقيمة 0.065، مصرف الاهلي العراقي بقيمة 0.141، مصرف اشور الدولي بقيمة 0.036 و مصرف التجاري العراقي بقيمة 0.172) .

اما في العام 2011 بلغ معدل السوق (1.138) والمصارف التي حققت نسبة اعلى من متوسط السوق هي كل من (مصرف بغداد بقيمة 3.645، مصرف العراقي الاسلامي بقيمة 1.711 و مصرف الاستثمار العراقي بقيمة 2.519 ومصرف التجاري العراقي بقيمة 1.418) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف الخمس اعلى من مستوى اداء متوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي كان مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق اي ادنى من معدل السوق لعام 2011 هي خمس مصارف ايضا (مصرف الشرق

ومتوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي مستوى ادائها اقل من مستوى اداء السوق اي اقل من معدل السوق لعام 2013 هي كل من (مصرف كردستان بقيمة 0.013، مصرف الاستثمار العراقي بقيمة 0.088، مصرف الخليج التجاري بقيمة 0.104، مصرف الموصل بقيمة 0.018، مصرف الاهلي العراقي بقيمة 0.025، مصرف اشور الدولي بقيمة 0.064) .

وفي العام 2014 بلغ معدل السوق (0.503) والمصارف التي حققت اعلى نسبة القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية السهم من متوسط السوق (مصرف بغداد بقيمة 2.124 ومصرف التجاري العراقي بقيمة 2.257) وهذا يعني ان السهم اعلى من متوسط السوق هي كل من (مصرف مستوى اداء هذان المصرفان اعلى من مستوى اداء بغداد بقيمة 0.835 ومصرف كردستان بقيمة 1.026 متوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي مستوى ادائها اقل من مستوى اداء السوق اي دون معدل التجاري العراقي بقيمة 0.666) وهذا يعني ان مستوى اداء السوق لعام 2014 هي كل من (مصرف العراقي هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق ، اما الاسلامي بقيمة 0.092، مصرف الشرق الاوسط بقيمة 0.085، مصرف كردستان بقيمة 0.043، مصرف الاستثمار العراقي بقيمة 0.274، مصرف الخليج التجاري بقيمة 0.059، مصرف الموصل الاوسط بقيمة 0.176، مصرف الخليج التجاري بقيمة 0.025، مصرف الاهلي العراقي بقيمة 0.013، ومصرف الموصل بقيمة 0.035، مصرف 0.017، مصرف اشور الدولي بقيمة 0.055) .

اشور الدولي بقيمة 0.018، مصرف اشور الدولي بقيمة 0.016) .

وفي العام 2016 بلغ معدل السوق (0.358) والمصارف التي حققت نسبة القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية السهم اعلى من متوسط السوق هي كل من (مصرف التجاري العراقي بقيمة 0.666) وهذا يعني ان مستوى اداء السوق لعام 2014 هي كل من (مصرف العراقي هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق ، اما الاسلامي بقيمة 0.092، مصرف الشرق الاوسط بقيمة 0.085، مصرف كردستان بقيمة 0.043، مصرف الاستثمار العراقي بقيمة 0.274، مصرف الخليج التجاري بقيمة 0.059، مصرف الموصل الاوسط بقيمة 0.176، مصرف الخليج التجاري بقيمة 0.025، مصرف الاهلي العراقي بقيمة 0.013، ومصرف الموصل بقيمة 0.035، مصرف 0.017، مصرف اشور الدولي بقيمة 0.055) .

اشور الدولي بقيمة 0.018، مصرف اشور الدولي بقيمة 0.016) .

اما في العام 2017 بلغ معدل السوق (0.317) والمصارف التي حققت نسبة اعلى من متوسط السوق هي ثلاث مصارف (مصرف بغداد بقيمة 0.504 ومصرف الخليج التجاري بقيمة 1.463 ومصرف التجاري العراقي بقيمة 0.834) وهذا

متوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي مستوى ادائها اقل من مستوى اداء السوق اي اقل من معدل السوق لعام 2013 هي كل من (مصرف كردستان بقيمة 0.013، مصرف الاستثمار العراقي بقيمة 0.088، مصرف الخليج التجاري بقيمة 0.104، مصرف الموصل بقيمة 0.018، مصرف الاهلي العراقي بقيمة 0.025، مصرف اشور الدولي بقيمة 0.064) .

وفي العام 2014 بلغ معدل السوق (0.503) والمصارف التي حققت اعلى نسبة القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية السهم من متوسط السوق (مصرف بغداد بقيمة 2.124 ومصرف التجاري العراقي بقيمة 2.257) وهذا يعني ان السهم اعلى من متوسط السوق هي كل من (مصرف مستوى اداء هذان المصرفان اعلى من مستوى اداء بغداد بقيمة 0.835 ومصرف كردستان بقيمة 1.026 متوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي مستوى ادائها اقل من مستوى اداء السوق اي دون معدل التجاري العراقي بقيمة 0.666) وهذا يعني ان مستوى اداء السوق لعام 2014 هي كل من (مصرف العراقي هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق ، اما الاسلامي بقيمة 0.092، مصرف الشرق الاوسط بقيمة 0.085، مصرف كردستان بقيمة 0.043، مصرف الاستثمار العراقي بقيمة 0.274، مصرف الخليج التجاري بقيمة 0.059، مصرف الموصل الاوسط بقيمة 0.176، مصرف الخليج التجاري بقيمة 0.025، مصرف الاهلي العراقي بقيمة 0.013، ومصرف الموصل بقيمة 0.035، مصرف 0.017، مصرف اشور الدولي بقيمة 0.055) .

اشور الدولي بقيمة 0.018، مصرف اشور الدولي بقيمة 0.016) .

اما في العام 2015 بلغ معدل السوق (0.204) والمصارف التي حققت نسبة القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية السهم اعلى من متوسط السوق هي كل من (مصرف بغداد بقيمة 1.105 ومصرف الشرق الاوسط بقيمة 0.240 ومصرف الاستثمار العراقي بقيمة 0.204

1.274) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي كان مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق اي اقل من معدل السوق لعام 2019 هي كل من (مصرف بغداد بقيمة 0.026، مصرف العراقي الاسلامي 0.044، مصرف الشرق الاوسط بقيمة 0.294، مصرف كردستان بقيمة 0.003، مصرف الاستثمار العراقي بقيمة 0.006، مصرف الاهلي العراقي بقيمة 0.003، مصرف اشور الدولي بقيمة 0.023 ومصرف التجاري العراقي بقيمة 0.076) . وهذا ما اشارت اليه الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص(ان التحليل المالي بمؤشر القيمة السوقية للقيمة الدفترية قادر على تشخيص الاداء للمصارف عينة الدراسة) للسنوات من 2010 الى 2019 اذ تم تشخيص الاداء الجيد للمصارف وتستطيع تسديد التزاماتها وموقفها سليم تجاه البنك المركزي ، اما بالنسبة للمصارف ذات الاداء السيئ من الطبيعي انها تتعرض الى مخاطر كبيرة وهي غير ملتزمة تجاه البنك المركزي وربما تتعرض الى مخاطر كبيرة مستقبلاً. وهذا ما اشارت اليه الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص(ان التحليل المالي بمؤشر نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية قادر على تشخيص الاداء للمصارف عينة الدراسة) للسنوات من 2010 الى 2019 اذ تم تشخيص الاداء الجيد للمصارف وهذه المصارف حققت نسبة قيمة سوقية اعلى مقارنة بالقيمة الدفترية وهذا يعني كلما ارتفعت هذه النسبة ازدادت قيمة المؤسسة المصرفية ، اما بالنسبة للمصارف

يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي كان مستوى اداءها دون مستوى اداء السوق اي اقل من معدل السوق لعام 2017 هي كل من (مصرف العراقي الاسلامي بقيمة 0.084، مصرف الشرق الاوسط بقيمة 0.014، مصرف كردستان بقيمة 0.101، مصرف الاستثمار العراقي بقيمة 0.084، مصرف الموصل بقيمة 0.046، مصرف الاهلي العراقي بقيمة 0.021، مصرف اشور بقيمة 0.019) .

وفي العام 2018 بلغ معدل السوق (0.139) والمصارف التي حققت نسبة اعلى من متوسط السوق هي كل من (مصرف الشرق الاوسط بقيمة 0.225 ومصرف الخليج التجاري بقيمة 0.157 ومصرف الاهلي العراقي بقيمة 0.659) وهذا يعني ان مستوى اداء هذه المصارف اعلى من مستوى اداء متوسط السوق ، اما بالنسبة للمصارف التي كان مستوى اداءها اقل من مستوى اداء السوق اي دون معدل السوق لعام 2018 هي كل من (مصرف بغداد بقيمة 0.138، مصرف العراقي الاسلامي بقيمة 0.013، مصرف كردستان بقيمة 0.017، مصرف الاستثمار العراقي بقيمة 0.017، مصرف الموصل بقيمة 0.099، ومصرف اشور الدولي بقيمة 0.034 ومصرف التجاري العراقي بقيمة 0.037) .

اما في العام 2019 بلغ معدل السوق (0.367) والمصارف التي حققت نسبة اعلى من متوسط السوق هما مصرفان (مصرف الخليج التجاري بقيمة 1.928 و مصرف الموصل بقيمة

ذات الاداء السيئ ان قيمتها السوقية مقارنة المؤسسة المصرفية وربما تتعرض الى مخاطر
بقيمتها الدفترية منخفضة وهذا يؤثر على قيمة كبيرة

الجدول (2-1) القيمة السوقية للقيمة الدفترية للمصارف للمدة من (2010-2019)

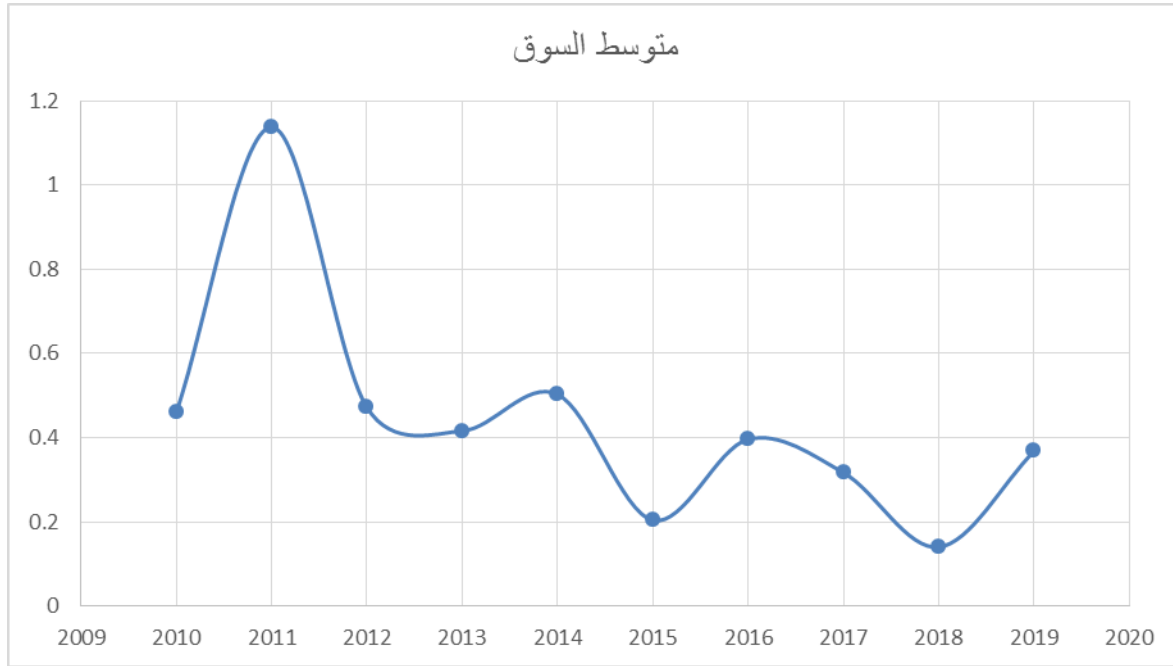
ت	المصارف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط المصرف	min	Max
١	مصرف بغداد	2.343	3.645	2.658	1.564	2.124	1.105	0.835	0.504	0.138	0.026	1.494	0.138	3.645
٢	مصرف الإسلامي	0.028	1.711	0.042	0.889	0.092	0.037	0.029	0.084	0.013	0.044	0.296	0.013	1.711
٣	مصرف الشرق الاوسط	0.295	0.310	0.628	0.674	0.085	0.240	0.176	0.014	0.225	0.294	0.294	0.014	0.674
٤	مصرف كرهستان	0.714	1.085	0.156	0.013	0.043	0.015	1.026	0.101	0.017	0.003	0.317	0.013	1.085
٥	مصرف الاستثمار	0.600	2.519	0.018	0.088	0.274	0.204	0.768	0.084	0.017	0.006	0.457	0.017	2.519
٦	مصرف الخليج التجاري	0.209	0.488	0.097	0.104	0.059	0.015	0.013	1.463	0.157	1.928	0.453	0.013	1.463
٧	مصرف الموصل	0.065	0.093	0.013	0.018	0.025	0.011	0.035	0.046	0.099	1.274	0.167	0.011	0.099
٨	المصرف الاهلي العراقي	0.141	0.020	0.108	0.025	0.017	0.067	0.018	0.021	0.659	0.003	0.107	0.017	0.659
٩	مصرف النوري	0.036	0.095	0.088	0.064	0.055	0.064	0.016	0.019	0.034	0.023	0.049	0.016	0.095
١٠	مصرف التجاري	0.172	1.418	0.915	0.728	2.257	0.286	0.666	0.834	0.037	0.076	0.738	0.037	2.257
	المعيار الصناعي	0.460	1.138	0.472	0.416	0.503	0.204	0.396	0.317	0.139	0.367	0.437		

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية

(0.437) ونلاحظ من الشكل المذكور سلفا ان نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية كانت أعلى من المعيار العام للسوق من سنة 2010 حتى سنة 2012 واستمر منحى نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية بالارتفاع والانخفاض فتارة يرتفع أعلى من المعيار العام وتارة اخرى ينخفض دون المعيار العام للسوق حتى استقر في سنة 2019 دون المعيار العام فنلاحظ ان اعلى مستويات لمنحنى

يوضح الشكل (2-1) منحى متوسط السوق نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية (قسمة القيمة السوقية للسهم / القيمة الدفترية للسهم) للمصارف التجارية العراقية الخاصة للمصارف عينة ، حيث يمثل المحور الافقي للمدة من (2010-2019) والتي يبلغ عددها (10) سنوات ، بينما يمثل المحور العمودي نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية للمصارف عينة الدراسة ، ويتضح من الجدول اعلاه ان المعيار العام للسوق لهذا المؤشر بلغ

نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية كان في سنة 2011 اما ادنى مستوياته فكان في سنة 2018 .



شكل (2-1) منحني متوسط السوق لنسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية للمصارف عينة الدراسة

(المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية)

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

مقارنتها مع المعيار العام لمؤشرات السوق تم تشخيص اداء المصارف الجيدة من السيئة .

اولا : الاستنتاجات

ثانيا: التوصيات

- 1- ضرورة اعتماد المصارف التجارية الخاصة نظام لتقييم اداءها من خلال تبني كادر خاص في المصارف تناط به مسؤولية تقييم الاداء على مستوى كل مصرف من مصارف عينة الدراسة خاصةً والقطاع المصرفي عامةً .
- 2- حتى تكون عملية التحليل المالي لها دورها المنشود يتطلب ذلك وجود معايير متعددة (متوسط السوق العام لكل نسبة وليس فقط نسب السوق) لقياس الأداء المصرفي ومقارنته مع تلك المعايير لمعالجة الجوانب السلبية والارتقاء بها مستقبلاً وتعزيز الجوانب الايجابية .
- 3- اهتمام المصارف بمؤشرات السوق التي لها اثر في تشخيص فاعلية الاداء للعمل على تحسين اداءها مستقبلاً .
- 4- اهتمام المصارف بمؤشرات السوق لها اثر واضح في تشخيص فاعلية الاداء المصرفي .

- 1- تعد مؤشرات السوق من اهم ادوات التحليل المالي لمعرفة اداء المصارف ومدى كفاءتها وذلك لسهولة استخدامها واعطاء نتائج واقعية دقيقة عن الاداء المصرفي .
- 2- تشير نتائج التحليل المالي بمؤشرات السوق الى صحة الفرضية الرئيسية والتي تنص على ان (مؤشرات السوق قادرة على تشخيص الاداء للمصارف عينة الدراسة) .
- 3- تشير نتائج التحليل المالي بمؤشرات الربحية لكل سهم الى صحة الفرضية الاولى فمن خلال الربحية لكل سهم عند مقارنتها مع المعيار العام لمؤشرات السوق تم تشخيص اداء المصارف الجيدة من السيئة .
- 4- تشير نتائج التحليل المالي بمؤشرات القيمة السوقية للقيمة الدفترية صحة الفرضية الثانية فمن خلال القيمة السوقية للقيمة الدفترية عند

- 5- يوصي الباحث بإدخال مؤشرات مالية أخرى لم تتطرق لها الدراسة للتعرف على تأثيرها في الاداء المصرفي وعلى عينة أوسع من عينة هذه الدراسة.
- 6- ينبغي اعتماد نتائج التحليل المالي بمؤشرات السوق لهذه الدراسة من قبل المصارف العاملة في سوق العراق للأوراق المالية للتعرف على الاداء من قبل المصارف عامة والمصارف عينة الدراسة خاصة لمعالجة ادائها المتدني وتعزيز ادائها الجيد.
- 7- يوصي الباحث بضرورة ادخال القائمين على ادارة المصارف بدورات تدريبية لتحسين قدراتهم ومهاراتهم وتطويرها في مجال تقييم الاداء من اجل رفع مستوى فاعلية وكفاءة اداء المصرف مستقبلاً.

المصادر

اولا : المصادر العربية :

- 5- عبد السلام بلبالي ، اثر تطبيق القيمة العادلة على تقييم الاصول المالية ، اطروحة دكتورا ، جامعة احمد دراية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2019.
- 6- عائشة موسى محمد يوسف ، عبد الرحمن البكري منصور امبدي ، تنظيم الطرق والسياسات المحاسبية واثرها على تنظيم قيمة المنشأة وترشيد القرارات الادارية ، مجلة الدراسات العليا ، جامعة النيلين ، الخرطوم ، م 7 ، ع 27 ، 2017 .
- ثانيا : المصادر الاجنبية :
- 1- westfield jaffe Ross2009 ، corporate finance ، mc graw – hill ، fifth edition USA .
- 2-- k . hemkhome ، le dynamique 1986 controle de gestion ، dunod ، pavis .
- 3- Amaud thausron .2005, Evaluation des Entreprises : technique de gestion edition economica parris ،
- 4-Atrill ، peter ,2017, financial management for decision makers ، ninth edition ، pearson ، harlow ، England ، new york .

- 1- شعيب شنوف ، التحليل المالي الحديث - طبعا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي ، 2012 ، ط 1 ، عمان ، الاردن ، دار زهران للطبع والنشر .
- 2- مطر ، محمد ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني 2010 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ، 3 .
- 3- احمد توفيق جميل ، الادارة المالية 1980 ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت .
- 4- الدوري مؤيد عبد الرحمن و ابو زناد نور الدين اديب، التحليل المالي باستخدام الحاسوب 2006، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، الاردن .